العرب
الخميس 2021/11/11
السنة 44 العدد 12237

ضغوط من أجل توفير غطاء دولي لترشح عبدالحميد الدبيبة للرئاسيات في ليبيا

باريس تحتضن مؤتمرا دوليا حول ليبيا لبحث مسار الاستحقاق الانتخابي

تتجه الأنظار إلى العاصمة الفرنسية باريس، أين سيعقد مؤتمر دولي حول ليبيا، لبحث مسار تنظيم الانتخابات الرئاسية بالبلاد، قبل أكثر من شهر على موعدها المحدد، في وقت تراهن فيه قوى إقليمية ودولية فاعلة على ترشح شخصيات سياسية دون سواها للفوز بمنصب الرئاسة في البلد الغني بالنفط.

الحبيب الأسود

باريس – تحتضن باريس الجمعة المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي يرعاه الرئيس إيمانويل ماكرون وتشارك في إدارته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والأمم المتحدة، بمشاركة واسعة وعلى مستويات عليا، وذلك قبل واحد وأربعين يوما من الرابع والعشرين من ديسمبر القادم الموعد المحدد لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

ويأتي المؤتمر بعد أربعة أيام من إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن فتح الباب لقبول ملفات الترشح للاستحقاقين الرئاسي والبرلماني، وفي ظل استمرار الخلافات حول القوانين الصادرة عن مجلس النواب والمعتمدة لتنظيم السباق الانتخابي، وتهديدات الإخوان وحلفائهم بإفشال الحدث الكبير الذي يراهن عليه الشعب الليبي والمجتمع الدولي لتجاوز أزمة السنوات العشر الماضية.

> **مصادر لـ«العرب» أكدت وجود ضغوط تستهدف فتح المجال أمام رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة للترشح للانتخابات الرئاسية**

وقالت الرئاسة الفرنسية إن "الانتخابات في متناول اليد، هناك حركة قوية تعمل في ليبيا حتى يتم إجراؤها، واستقرار البلاد معلق عليها لكن 'المعطلين' (هؤلاء الذين يريدون تعطيل الدينامية الحالية) يتربصون بها، يحاولون إخراج العملية عن مسارها"، وشددت على أنه من الضروري بالتالي "جعل العملية الانتخابية غير قابلة للطعن ولا عودة عنها وضمان احترام نتيجة الانتخابات"، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية المرتقبة في الرابع والعشرين من ديسمبر والتشريعية التي باتت مقررة بعد شهر من ذلك التاريخ.

وعلمت "العرب" أن حلفاء لرئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة في الداخل والخارج يضغطون من أجل إصدار المؤتمر بيانا يدعو إلى إلغاء المادة 12 من قانون انتخاب الرئيس الصادر عن مجلس النواب في التاسع من سبتمبر الماضي، والتي تنص على أنه "وفي حال كان المترشح يشغل وظيفة قيادية عامة، ينبغي عليه التوقف رسميا عن ممارسة عمله قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر وتقديم ما يثبت ذلك من وثائق".

ووفق مصادر مطلعة بالعاصمة الليبية، فإن الضغوط تستهدف فتح المجال أمام الدبيبة للترشح للانتخابات الرئاسية، وهو يعوّل على ذلك، ويرفض تنظيم انتخابات لا يكون مرشحا للفوز بها، ولاسيما بعد الحملة الدعائية الواسعة التي تم تنظيمها خلال الأشهر الماضية لتقديمه في صورة الزعيم الشعبي المؤهل لقيادة البلاد خلال الفترة القادمة.

وأوضحت المصادر أن رئيس الحكومة الليبية أبلغ المسؤولين الفرنسيين عن رغبته في الترشح للانتخابات، وأكد لهم أنه بذلك يمكن ضمان نجاح الانتخابات واعتراف الفرقاء بنتائجها.

ويجد الدبيبة دعما في هذا الاتجاه من قبل إيطاليا وألمانيا وتركيا والجزائر ودول أخرى، لكن تقارير أوروبية قالت إن خلافا إيطاليا – فرنسيا تم تسجيله في أروقة التحضيرات لمؤتمر باريس حول ليبيا، وذلك بخصوص نصّ البيان الختامي الذي يصرّ الإيطاليون على تضمينه مادة تسمح للجميع بالترشح للانتخابات، فيما يتمسك الفرنسيون بالشروط التي نصّ عليها قانون الترشح الصادر عن البرلمان والمعلن من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والذي يشترط توقف المرشح عن ممارسة وظيفته بشكل نهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ الاستحقاق الانتخابي.

وكان الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا قد بحث خلال زيارته إلى الجزائر، مع الرئيس عبدالمجيد تبون وكبار المسؤولين الجزائريين الملف الليبي والانتخابات المرتقبة، بالتزامن مع بروز مؤشرات عن دعمهم لتطلعات الدبيبة، وتجاوبهم مع موقف الإخوان، ورفضهم لإمكانية فوز قائد الجيش المشير خليفة حفتر أو أحد رموز النظام السابق بمنصب رئيس ليبيا القادم.

مؤتمر باريس من أجل تسوية المسارات السياسية في ليبيا

وبعد مغادرة الرئيس الإيطالي، دعا تبّون نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني إلى لقاء عاجل، تمحور بالأساس حول الانتخابات وما قد تفرزه نتائجها، وحول ما يمكن أن يمارسه المجلس الرئاسي من ضغوط لتمكين الدبيبة من الترشح للرئاسيات، وذلك انطلاقا من مؤتمر باريس.

ولوحظ أن الكوني زار الجزائر مرفقا بوفد عسكري يقوده الجنرال محمد الحداد رئيس أركان قوات طرابلس المكونة بالأساس من الميليشيات، وعدد من الضباط، المرتبطين بمنصب الدبيبة كوزير للدفاع إلى جانب رئاسته للحكومة.

والإثنين تلقى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي اتصالا هاتفيا من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تناول مناقشة الاستعدادات الجارية لاستضافة باريس للمؤتمر الدولي حول ليبيا.

وقال السفير بسام راضي المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية إن الرئيس الفرنسي عبّر عن حرصه على التشاور وتبادل الرؤى مع الرئيس بشأن القضية الليبية، وأن الرئيسين توافقا على دعم المسار السياسي القائم وصولا إلى إجراء الاستحقاق الانتخابي المنشود في موعده المقرر في نهاية الشهر القادم، وضرورة خروج كل القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، وتقويض التدخلات الأجنبية غير المشروعة التي تساهم في تأجيج الأزمة.

وبعد ساعات اتصل السيسي برئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي وشدّد له "على أهمية عقد الانتخابات الوطنية في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر من العام الجاري، بناء على القوانين التي أقرها البرلمان الليبي، وذلك كخطوة هامة وفارقة للانتقال بليبيا إلى واقع جديد ونظام سياسي مستدام يستند إلى إرادة الشعب الليبي باختياره الحر"، وفق بيان صادر عن الرئاسة المصرية.

لكن المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي الليبي حاول في بيانه الصادر عقب الاتصال تجاهل موضوع الانتخابات، واكتفى بالقول إن اتصالا هاتفيا بين السيسي والمنفي جرى لبحث آخر المستجدات السياسية، وتناول الاتصال تبادل وجهات النظر حول مؤتمر باريس، وأن المنفي ثمّن "الجهود المصرية في استضافة اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) مع ممثلي دول الجوار في القاهرة، وأشاد الرئيس السيسي بدور المجلس الرئاسي في تثبيت وقف إطلاق النار، وجهوده في المصالحة الوطنية، والعمل على توحيد مؤسسات الدولة".

وبالتزامن مع ذلك، دارت محادثة طويلة بين المنفي والدبيبة حول الاستعداد لمؤتمر باريس الذي سينعقد الجمعة، وقال المجلس الرئاسي إنه تمت خلال اللقاء مناقشة الاستعداد للمشاركة في مؤتمر باريس الذي يعقد بمشاركة عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات، والمنظمات الدولية، فيما أكدت مصادر مطلعة أن أزمة طاحنة قد اندلعت حول تمثيل ليبيا في المؤتمر، رغم أن قصر الإليزيه وجه دعوات إلى المنفي والدبيبة ونجلاء المنقوش، وقالت إن الدبيبة يحاول الانفراد بتمثيل بلاده على أن يكون مصحوبا بوزيرة الخارجية المنقوش.

وقام مسؤولون إيطاليون بإجراء اتصالات مع عواصم عدة بهدف إقناعها بالموافقة على مقترحها بفسح المجال أمام الدبيبة للترشح للرئاسيات، فيما بينت أوساط دبلوماسية أن روما تبرر موقفها بأن ذلك سيوفر ظروفا أفضل سواء لتنظيم الانتخابات في موعدها أو للاعتراف بنتائجها من قبل الجميع.

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قالت إن تنظيم الانتخابات ضروري لإخراج البلاد من الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها منذ سنوات.

وأكدت الوزارة، في بيان لها، أن "إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية أمر ضروري للاستقرار والمصالحة السياسية في ليبيا، وهو يتوافق مع إرادة الشعب الليبي التي عبّر عنها ملتقى الحوار السياسي وأيّدها مجلس الأمن الدولي".

التصعيد ضد موعد الانتخابات محور لقاء أردوغان بالمشري

أنقرة – التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعاء رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، وفق ما أعلنته الرئاسة التركية.

ووصل المشري أنقرة في وقت سابق الأربعاء، حيث التقى فور وصوله وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو لبحث المستجدات في الشأن الليبي.

وقال أوغلو في تغريدة عبر حسابه على تويتر "أتمنى أن يعم ليبيا الاستقرار والازدهار والسلام، وسنواصل دعم إخواننا وأخواتنا الليبيين لهذه الغاية".

وتأتي زيارة المشري إلى أنقرة بعد يوم من مشاركته في ملتقى طرابلس، الذي ضم أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجالس البلدية وعددا من السفراء الأجانب المعتمدين لدى ليبيا، لمناقشة الشأن الانتخابي.

ودعا المشري خلال كلمة له في الملتقى إلى "حراك سلمي مدني واعتصامات سلمية" أمام مقرات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومجلسي الدولة والنواب، والحكومة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، اعتراضا على "قوانين الانتخابات المعيبة".

والاثنين أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا فتح باب تقديم الترشحات للانتخابات الرئاسية في ديسمبر تليها انتخابات تشريعية في يناير يفترض أن تخرج ليبيا من عقد من الفوضى.

وليبيا بلد غارق في حالة من الفوضى منذ انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق معمر القذافي من السلطة. وتحاول البلاد إغلاق هذا الفصل المضطرب عبر عملية سياسية بدأت في نوفمبر 2020 برعاية الأمم المتحدة.

ويعتبر المجتمع الدولي أن تنظيم الانتخابات أمر ضروري لتهدئة الوضع في البلاد التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية وفيرة في أفريقيا، لكن في الوضع الأمني الهش يبقى إنجاز الانتخابات بنجاح غير مؤكد.

ترحيل فرنسا لمهاجرين تونسيين يثير جدلا واسعا

رفض سياسي وشعبي لانتهاك حقوق المهاجرين

خالد هدوي

تونس – لا يزال الغموض يكتنف ملف الهجرة غير النظامية بين تونس وأوروبا في ظل غياب الحلول الجذرية لمعالجته، حيث أثار ترحيل عدد من المهاجرين من فرنسا إلى تونس جدلا واسعا بالأوساط التونسية، واعتبرها مراقبون خطوة نحو تعميق الأزمة وانتهاكا لحقوق هؤلاء.

وأعرب المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر عن خشيته من إمكانية إبرام تونس اتفاقا غير معلن مع فرنسا لتسريع عملية ترحيل المهاجرين غير النظاميين لما في ذلك من انتهاك صارخ لحقوق هذه الفئة.

وقال في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية في تونس الأربعاء إن "الناطق الرسمي باسم الحكومة الفرنسية، سبق وأن أكد أن تونس تعاونت مع فرنسا فيما يتعلق بتفعيل آلية تسريع الإجراءات الخاصة بترحيل المهاجرين التونسيين غير النظاميين، وذلك على عكس دولتي الجزائر والمغرب اللتين رفضتا التعاون مع فرنسا في هذا الشأن".

وأكد بن عمر أن "تسريع الإجراءات المتعلقة بترحيل المهاجرين غير النظاميين، التي كانت تستغرق قبل هذا الاتفاق عدة أشهر، سوف لن يفسح المجال لهذه الفئة حتى تتمكن من القيام بالتراتيب القانونية اللازمة للتمتع بحقها في الطعن في قرار الترحيل"، مشدّدا على أن "هذا التعامل غير العادل يعد اعتداء وانتهاكا لحقوق المهاجرين غير النظاميين".

ويرى مراقبون أن الجانب الأوروبي ما زال لم يظهر جدية في معالجة ظاهرة الهجرة بدول جنوب المتوسط، واقتصر على مقاربات تقليدية فاقمت الظاهرة أكثر من العمل على حلحلتها.

وأفاد الناشط السياسي حاتم المليكي أن "مسألة ترحيل المهاجرين موضوع مثير جدا للنقاش، لأن الدول الأوروبية لم تعالج مسألة الهجرة غير النظامية بمقاربات مختلفة، والمسألة مطروحة بشدة في فرنسا وتم توظيفها سياسيا".

وأضاف لـ"العرب" أن "معالجة الظاهرة ما زالت لم تصل بعد إلى مرحلة تحمل المسؤوليات، وأسهل طريق لمعالجتها هو فتح باب التعاون التنموي، وهناك معطيات أمنية لترحيل البعض ممن ينتمون إلى بؤر التوتر وتريد أوروبا التخلص منهم، وهناك استقطاب لعدة كفاءات مهمشة في أوروبا".

المقاربات التقليدية لا تحل أزمة الهجرة

وتابع المليكي "لا بدّ من العودة إلى المفاوضات والتزام الطرف الفرنسي ومن ورائه أوروبا بتقديم آليات ناجعة للاستثمار والابتعاد على التوظيف السياسي للمسألة، لأن الترحيل ليس حلّا وسيفاقم الظاهرة".

واستطرد "هناك رفض شعبي وسياسي لأن نصبح حاجزا لمنع الهجرة، ولا بد من إرساء خطة واضحة لمعالجة الأزمة".

واعتبر نشطاء المجتمع المدني أن عملية ترحيل المهاجرين تضمنت تعدّيا فرنسيا على الاتفاقيات والقوانين المنظمة للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، مرجحة استغلال فرنسا للملف كورقة ضغط على السلطات التونسية.

ووصف الناشط الحقوقي مصطفى عبدالكبير عملية الترحيل بـ "انتهاك صارخ من طرف الدولة الفرنسية عبر هذا الإجراء، لأن القانون الدولي والمواثيق الممضية عليها فرنسا تمنع عودة المهاجر غير النظامي".

وقال لـ"العرب" إن "العودة لمهاجر غير نظامي لا تكون إلا برغبة منه، وهذا ما لم يتم، بل تم جمعهم في مكان معين وتم الاتفاق بين البلدين وترحيلهم عبر مطار طبرقة (شمال غرب تونس)".

وتساءل عبدالكبير "كيف تسمح فرنسا بترحيل شباب يعيشون ظروفا اجتماعية صعبة؟ وعوض أن تكفل لهم طرق الإقامة والعيش الكريم تنكرت لهم"، لافتا "هذه فضيحة لفرنسا".

حاتم المليكي

هناك رفض شعبي وسياسي لأن نصبح حاجزا لمنع الهجرة

مصطفى عبدالكبير

عملية الترحيل انتهاك صارخ من فرنسا للقوانين الدولية

واعتبر أن "فرنسا تضغط بورقة الهجرة غير النظامية، في ظل الفتور السياسي المسجل بين باريس وتونس، فضلا عن كون السلطات التونسية لم تكن حازمة مثل المغرب والجزائر بشأن عملية الترحيل".

وأشار إلى أن "فرنسا لها أعداد كبيرة جدا من المهاجرين، وأول بلد تستطيع أن تقنعه بترحيل هؤلاء هي تونس".

والسبت، وصل العشرات من التونسيين إلى مطار طبرقة (شمال)، بعد أن رحّلتهم السلطات الفرنسية، وتحدّثت وسائل إعلام محلية عن وجود رحلات يومية تنقل تونسيين من فرنسا.

وسبق أن صرّح المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفرنسية غابرييل أتال لقناة "سي نيوز" الفرنسية باعتزام بلاده ترحيل المئات من التونسيين المهاجرين من الأراضي الفرنسية"، مؤكدا أن "السلطات في تونس متعاونة في هذا الإطار، ويتم ترحيل التونسيين، بعد حصولهم على التصاريح القنصلية".

واعتبر قرار التخفيض في منح التأشيرات للتونسيين بنسبة 30 في المئة إجراءً عقابياً يهدف إلى حث الدول المعنية على تغيير سياستها والموافقة على إصدار تصاريح المرور القنصلية التي تعني الترحيل.

وكانت فرنسا قد اتخذت قرارا يقضي بتخفيض عدد التأشيرات لتونس والجزائر والمغرب، معللة بأن هذه الدول ترفض إصدار تصاريح لعودة المهاجرين الذين تريد باريس أن تقوم بترحيلهم.

وقدّرت وكالة الصحافة الفرنسية في تقرير لها عدد التونسيين المهدّدين بالترحيل من فرنسا إلى بلادهم بـ3424 شخصاً. وأصدرت تونس 153 جواز مرور قنصلياً هذا العام، أي بنسبة تعاون تقدّر بـ23 في المئة.